الجانب العراقي موقفها، وهو عدم الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية. ان ما سنقوله، عندما يسأل [الرئيس صدام حسين] عن الفلسطينيين هو الآتي: لا نعتقد بأنكم غزوتم الكويت لمساعدة الفلسطينيين. واذا فعلتم ذلك، فان كل ما قمتم به هو ايذاء الفلسطينيين. وثانياً، يجب ألّا تكون هاتان المسألتان مرتبطتين، اذ أنهما مختلفتان... ولسنا هنا لربطهما» (**الحياة**، ٣/١٢/١٩٩٠). هذا ما قاله بيكر حين بدا ان زيارته لبغداد باتت وشيكة. لكن الرد العراقي، في بيان قبول المبادرة الأميركية، كان قاطعاً بـ «ان فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى ستكون في مقدّم القضايا التي سيتم تناولها في أي حوار» (**القدس العربي**، ٤/١٢/١٩٩٠). وجدد العراق تمسّكه بموقفه المبدئي المعلن في مبادرة الرئيس العراقي، صدام حسين، في ١٢/٨/١٩٩٠، حيث قال الناطق الرسمي باسم مجلس قيادة الثورة العراقي: «ان هذه المبادرة هي دليلنا في أي حوار يجرى، سواء مع الادارة الأميركية، أو مع غيرها، لأن أي حوار حقيقي ينبغي ان يستهدف الوصول الى حل سلمي شامل وعادل لقضايا المنطقة، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية» (**الحياة**، ١٦/١٢/١٩٩٠).

ومسألة ربط حل قضايا المنطقة ببعضها البعض من عدمه، في ضوء أزمة الخليج، مثار خلاف فيما بين الدول العربية التي تقف على جانبي متراس الأزمة. ففي المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس المصري، حسني مبارك، أوضح الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، ايمانه بـ «ان القضية الفلسطينية هي الأساس. ولكن ان نقول الربط السياسي، فنحن مع الربط السياسي. ولكن الربط العضوي، ففي اعتقادي بأنه منطلق غير منطقي، وغير موضوعي، لان قضية الخليج هي قضية بالدرجة الأولى عربية ـ عربية، لكن قضية الشرق الأوسط، أو ما يسمى بالقضية الفلسطينية، فهي بين العرب واسرائيل وحلفائها» (**الأهرام**، ١٨/١٢/١٩٩٠، ص ١٠). وكان الرئيس الجزائري قال، في مقابلة بثّتها وكالة الأنباء الجزائرية، انه «اذا كانت قضية الخليج غير مرتبطة، عضوياً، بالمسألة الفلسطينية، فإنها على الأقل مرتبطة بها سياسياً. وهذا يعني ضرورة ايجاد حل لجميع النزاعات في المنطقة، بهدف اقرار السلام والأمن في الشرق الأوسط بشكل دائم ونهائي... [و] المشكلة الفلسطينية، المطروحة منذ عدة عقود، يجب ان تكون القضية الأولى المطروحة على سلّم أولويات الأمم المتحدة... حتى تكون للأمم المتحدة مصداقية في أداء دورها؛ وفي تحركها يجب ألّا يكون هناك معياران ومكيالان» (**القدس العربي**، ٧/١٢/١٩٩٠). أمّا الطرف الآخر الذي يعارض ربط أزمات المنطقة، فهو يعتبرها، حسب تعبير وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، «خلطاً غير مقبول للأوراق هدفه الأول ايجاد الحجة لعدم الانسحاب من الكويت الى أن تحل القضية الفلسطينية بكل تعقيداتها، وهذا محال ولا يمكن قبوله... ولا يمكننا ان نتعامل مع قضية احتلال الكويت بهذا المنطق الاسرائيلي. فليس العراق اسرائيل، وليس الكويت فلسطين» (من مقابلة مع عبدالمجيد، **الأهرام**، ٢٦/١٢/١٩٩٠، ص ١٥). لكن عبدالمجيد، نفسه، يرى وجوب «ألّا ننسى انه لتحقيق النظام الأمني، فانه يجب معالجة جدية وحاسمة لمشكلات المنطقة، وفي مقدمها قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي... [فـ] لقيام نظام أمني عربي، فانه لا بدّ من التعامل مع القضية الفلسطينية وايجاد تسوية عادلة لها... [و] انني أؤمن بأنه بعد انتهاء أزمة الخليج، فسوف تنال القضية الفلسطينية اهتماماً خاصاً في مجلس الأمن [الدولي]». واعتقد عبدالمجيد بـ «ان أزمة الخليج أثّرت، بالسلب، على القضية الفلسطينية، وقضت على البراعم الأولى للمحاولات الايجابية التي أجرتها مصر للتقريب بين منظمة التحرير الفلسطينية والمسؤولين في الادارة الأميركية، تمهيداً لدفع القضية في اتجاه يحقق تقدماً نحو الحل المطلوب... [و] انهاء العدوان العراقي على الكويت سوف يسهّل التوصل الى حل لهذه القضية عبر المؤتمر الدولي... وهذا هو الاتجاه العام الحالي والذي يقبله المجتمع الدولي ولا تعارضه الولايات المتحدة [الاميركية] نفسها» (**المصدر نفسه**).

وترى سوريا رؤية مصر حول مسألتي الربط بين أزمات المنطقة، وامكان حل المشكلة الفلسطينية، بعد حل أزمة الخليج؛ حيث صرّح وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، خلال زيارته لأبو ظبي،